

بِعَرُوضٍ ، وإن كان المَالُ عَيْنًا وبياعه بعينٍ مثله لم يجز ، إلا أن يكون الثمنُ أكثرَ من المال فتكون رقبةُ العبد بالفاضل إلا أن يكون المَالُ وِرْقًا والبيعُ بَتَبِيرٍ ، أو المَالُ تَبْرًا والبيعُ بورق فلا بأس بالتفاضل فيه لأنه من نوعين<sup>(١)</sup>.

## فصل ١٤

### ذكر الأقضية في البيوع

(١٤٧) قال الله عز وجل<sup>(٢)</sup> : لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ . فحرم عز وجل مال المسلم بغير رضى<sup>(٣)</sup> منه ، ومعرفة الرضى بالبيع فيما لا أعلم فيه اختلافًا ، أن يقول المشتري للبائع وهما طائعان غير مُكْرَهَيْن ، يعنى هذا بكذا ، فيقول : قد بعتهك<sup>(٤)</sup> هذا بكذا . فيقول المشتري : قد اشتريته ، وهما عالمان بالمبيع ثم يفترقان عن تراضٍ منهما .

(١٤٨) رُوينا عن جعفر بن محمد (ص) أنه سُئل عن الرجل يبتاع من الرجل المأكول<sup>(٥)</sup> ، أو الثوبَ وأشياءَ ذلك ، مما لا يكتب الناس فيه الوثائق<sup>(٦)</sup> ويقبض المشتري ، ويزعم أنه دفع إليه الثمن ويُنكر البائع القبض ، فقال (ع) القول في هذا قولُ المشتري مع يمينه ، إذا كان الشيء في يديه ، وإن لم يخرج من يد البائع ، فالقولُ قوله ، وعليه اليمين ، أنه

(١) هـ - لأنه نوعان .

(٢) ٢٩/٤ ، د ، ي زيد « يأبى الذين آمنوا » لا تأكلوا إلخ .

(٣) س ، ط ، د ، ي - رضاً هـ . ع - رضى صح .

(٤) هـ ، ط ، فيقول : قد : قد بعتهك ، أو يقول البائع : قد بعتهك هذا بكذا .

(٥) « المشروب » مكتوب أصلاً ومشطوب في متن س . وفى ط ، نسخة .

(٦) حش ي - الوثائق الخطوط .